الدرس التاسع

استطراد في بيان الحديث الموضوع

بعد أن أوضحنا الأقسام الأربعة للحديث والتي تسمّى بأصول علم الحديث، رأينا من الضروري أنْ نتعرض لمعرفة الحديث الموضوع وبيان أهم علاماته.

الحديث الموضوع

وهو الحديث المكذوب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله أو أحد الأئمة عليهم السلام زوراً وبهتاناً.

وليس هو بحديث، لكنهم سموه حديثا بالنظر إلى زعم راويه.

علامات وضع الحديث:

ذكر العلماء علامات عديدة لمعرفة وتشخيص الحديث الموضوع، نورد منها ما يلي:

١ـ إقرار الراوي، كما اعترف نوح بن أبي مريم بوضع روايات في فضائل القرآن.

٢ـ ما هو بمنزلة إقرار الراوي، كما اذا ادعى سماع الحديث من راو ليس بمعاصر له. او نسب الراوي الى شيخه أحاديث لا نجدها في النسخة الاصلية لكتاب الشيخ، أو ادّعى سماعه من الشيخ في بلد لم يدخله ذلك الشيخ.

٣ـ مخالفة الحديث مع القران، كروايات رؤية النبيّ صلى الله عليه وآله لربّه فإنّه تتنافى مع: ﴿لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار﴾، وروايات الميت يعذب ببكاء أهله عليه فإنّه تتنافى مع قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾.

٤ـ مخالفة الحديث مع السنة القطعية، ومثلوا له بما رواه ابن ماجه عن أنس بن مالك، أنه قال: «قيل: يا رسول الله! متى نترك الامر بالمعروف، والنهى عن المنكر؟ قال: إذا ظهر فيكم ما ظهر في الأمم قبلكم، قلنا: يا رسول الله! وما ظهر في الأمم قبلنا؟ قال: الملك في صغاركم، والفاحشة في كباركم، والعلم في رذالتكم» (سنن ابن ماجه:١٣٣٣/٢).

فهذه الرواية مخالفة لعشرات الروايات الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الدعوة الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوبيخ التاركين لهاتين الفريضتين، والثواب المترتب عليهما.

٥ـ مخالفة الحديث للبديهيات العقلية، من قبيل ما ورد من أنّ رسول الله قال: «إنّ سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت خلف المقام ركعتين». (الموضوعات:١٠٠/١).

٦ـ مخالفة الاحاديث للتاريخ الصحيح، فعن ابن عباس: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي: يا نبي اللّه ثلاث اعطنيهنّ؟ قال: نعم.

قال: عندي أحسن العرب وأجمله أُمّ حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها؟

قال: نعم.

قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك؟

قال: نعم.

قال: وتؤمّرني حتى أُقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين؟ قال: نعم».

قال الشيخ جعفر السبحاني: «لا يشك أي باحث متضلع في التاريخ الاِسلامي انّ الحديث موضوع من قبل سماسرة الأَهواء وأذناب البيت الأَموي الذين كانوا يحملون نزعات أموية، وذلك لاتّفاق المسلمين على أنّ النبي تزوج بأُمّ حبيبة قبل فتح مكة، وانّ أبا سفيان دخل المدينة بغية لقاء النبيّ صلى الله عليه وآله قبل إسلامه وكانت أُمّ حبيبة زوجته، وإنّما استسلم أبو سفيان بعد ما اجتثت جذور الشرك في جزيرة العرب وفتحت معاقله».(الحديث النبوي بين الرواية والدراية:٧٠).

٧ـ مخالفة الحديث لاجماع المسلمين، فعن أنس قال: «أمطرت السماء بردا فقال أبو طلحة: ناولني من هذا البرد فناولته فجعل يأكل وهو صائم، فقلت: تأكل وأنت صائم ؟ فقال لي: يا ابن أخي إنه ليس بطعام ولا شراب وإنما هو بركة من السماء تطهر به بطوننا، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: خذ من أدب عمك».(كنز العمال:٦٠٢/٨). مع ان الحديث مخالف لاجماع المسلمين من أن مطلق الاكل والشرب يبطل الصوم.

٨ـ مخالفة الحديث للقوانين العلمية والامور المحسوسة والتجريبية من قبيل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليغمسه كلّه ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء»، ومعلوم أن الذباب حشرات مضرة ناقلة لأنواع المكروبات علميّاً.

٩ـ ركاكة اللفظ أو المعنى، وبعضهم قيّده بركاكة المعنى دون اللفظ لأنّ اللفظ ربما يكون للراوي، وفيه تفصيل ليس هنا محل بحثه.

الحجة من الاقسام المتقدّمة

أمّا الخبر والحديث الموضوع فلا كلام في عدم حجيّته بل وحرمة روايته إلا مع بيانه والتصريح بكونه حديثاً موضوعاً.

وأمّا ما يتعلّق بالأقسام الأربعة المتقدّمة: فقد اختلفت كلمات الفقهاء في حجية خبر الواحد، فعلى القول بجواز العمل به كما هو الحق والمشهور عند العلماء، فمنهم من خصّه بالصحيح، بناء على أنّ الحجة هو خبر العدل الإمامي فقط، ومنهم من أضاف الحسن، ومنهم من أضاف الموثق، ومنهم من أضاف الضعيف على بعض الوجوه.

والسعة والضيق في هذا المجال تابعان لدلالة ما استدل به على حجية خبر الواحد، فمن خصّ نتيجة الأدلة بحجية قول العدل فخصّ العمل بالصحيح، وأمّا من قال بعمومية النتيجة فأضاف إليها الموثق، إلى غير ذلك مما يمكن أن يكون وجهاً لهذا الاختلاف، وتفصيل ذلك موكول إلى مبحث حجية خبر الواحد في علم الأصول.